



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة

للعام المالي 2026م

قطاع تطوير الأعمال
مركز الاستثمار والدراسات
ديسمبر 2025م

إخلاء مسؤولية

أعدَّ هذا التقرير من غرفة الشرقية للإفادة مما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدّثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو صحة المعلومات؛ ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو فوات ربح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.



4	مقدمة
5	القسم الأول : الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2026م
9	القسم الثاني : التطورات الاقتصادية
11	القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1446 / 1447 هـ (2025م)
13	القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1447 / 1448 هـ (2026م)
18	خاتمة

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1448/1447 هـ.

يُسْرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1447/1446 هـ (2025 م) واستعراض أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1448/1447 هـ، (2026 م) وتطورات الاقتصاد الوطني.



القسم الأول

الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2026 م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1447/1448 هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية السعودية 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في المملكة.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1447/1448 هـ:

أولاً: استمرار المملكة في تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيدين الاقتصادي والمالي

- يلاحظ استمرار اقتصاد المملكة العربية السعودية في تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال السنوات الأخيرة، وذلك مرتبط بجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية شاملة، حيث تسعى حكومة المملكة إلى دعم تنوع وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وكذلك تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في مختلف القطاعات، ويكون ذلك من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه مع الحفاظ على الاستدامة المالية، هذا ويتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق نمو مستدام، لا سيما في الأنشطة غير النفطية على المديين المتوسط والطويل، ويعود ذلك إلى خطط الحكومة لتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم نمو القطاعات الواعدة.
- تهدف ميزانية 2026 م على ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات مالية معتبرة، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع المحافظة على المرونة للتدخل استجابةً للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة.

ثانياً: نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

- بينت البيانات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية العام 2025 م حتى نهاية الربع الثالث نموًا ملحوظًا بنسبة 4.1 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى زيادة الأنشطة النفطية بمعدل 4.7 % خلال الفترة نفسها، ويُعزى هذا النمو لارتفاع الطلب المحلي الذي تأثر بارتفاع مستويات الدخل الناتجة عن زيادة التوظيف، وانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية.



- بينت التقديرات الأولية لعام 2025 م أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل إلى 4.4% ، نتيجة لارتفاع الأنشطة غير النفطية، إذ من المتوقع أن يسجل نموًا بمعدل 5.0%، بسبب استمرار المبادرات والإصلاحات الهادفة لتمكين القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. كما تشير التوقعات الأولية لعام 2025 م إلى ارتفاع متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحوالي 2.3%. ويشار إلى أن المملكة حافظت على مستويات تضخم منخفضة نسبيًا مقارنةً بالتضخم العالمي.

ثالثاً: تطورات مهمة في الأداء المالي في عام 2025 م

- فيما يتعلق بتطورات أداء المالية العامة في عام 2025 م، يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,091 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.8% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول خلال العام الحالي مقارنة بالمقدر في الميزانية، مدفوعة بنمو الأنشطة غير النفطية، مما يعكس جهود حكومة المملكة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإيرادات غير النفطية.
- ويُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2026 م حوالي 1,147 مليار ريال وصولاً إلى 1,294 مليار ريال في عام 2028 م، ويعزى ذلك للتوقعات الإيجابية في نمو الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2026 م.

رابعاً: استمرار حكومي في الإنفاق لتنفيذ المبادرات التحولية والمشاريع الإستراتيجية

- في ظل استمرار وسعي الحكومة إلى توجيه الإنفاق لتنفيذ المشاريع التي تسهم في تسريع تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي مع ضمان المحافظة على الاستدامة المالية وتعزيز نمو الاقتصاد السعودي، ومن خلال التخطيط المالي طويل المدى وضمن الحيز المالي المتاح، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2025 م حوالي 1,336 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 4.0% عن المقدر في الميزانية المعتمدة.



- تأتي هذه الخطوات لاستكمال الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرات التحولية والمشاريع الإستراتيجية بهدف تحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات بمختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، مع التركيز على دعم النمو الاقتصادي، ومواصلة تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة بما يسهم في رفع جودة الحياة في المملكة. هذا بالإضافة إلى رغبة الحكمة في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وتحفيز البيئة الاستثمارية لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فمن المقدّر أن يبلغ إجمالي النفقات للعام 2026 م نحو 1,313 مليار ريال. وأن يصل إلى نحو 1,419 مليار ريال في العام 2028 م.

خامساً: تبني الانفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي

- أظهرت التقديرات المحدثّة لميزانية العام 2025 م إلى تسجيل عجز في الميزانية بنحو 245 مليار ريال (ما نسبته 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المقدّر أن يبلغ عجز الميزانية في العام 2026 م نحو 165 مليار ريال (ما نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، في ظل توقعات تسجيل عجز في الميزانية عند مستويات أقل على المدى المتوسط، نتيجة تبني الحكومة سياسات الإنفاق الموجه والمعاكس للدورة الاقتصادية.

سادساً: تلبية الاحتياجات التمويلية والاستفادة من الفرص المتاحة

في ظل رغبة الحكومة لتلبية الاحتياجات التمويلية، ووفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة؛ من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية لتمويل العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2025 م على المدى المتوسط.

تواصل الحكومة الاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق؛ لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، ومن أجل الاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحويلي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وفي ظل هذه الظروف يتوقع أن يبلغ إجمالي رصيد الدين العام حوالي 1,457 مليار ريال في عام 2025 م (ما يعادل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

من المقدّر أن يبلغ رصيد الدين العام في العام 2026 م نحو 1,622 مليار ريال (ما يعادل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي).



سابعاً: هدف السياسة المالية الاستمرار بالمحافظة على المركز المالي

- تهدف الميزانية للعام 2026 م إلى تعزيز قوة المركز المالي للمملكة والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات مالية معتبرة؛ مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والمحافظة على مرونة التدخل استجابةً للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة.
- يتوقع أن يستمر الحفاظ على رصيد الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما) بنهاية العام 2026 م عند المستوى نفسه لعام 2025 م، حيث سيبلغ حوالي 390 مليار ريال.

ثامناً: ثلاث سيناريوهات محتملة

في ظل التطورات العالمية والمحلية وللتعامل مع مختلف التحديات الاقتصادية وحالة عدم اليقين؛ نتيجة للتوترات الجيوسياسية وتقلبات أسواق البترول، أعدت الحكومة ثلاثة سيناريوهات للإيرادات العامة للدولة للعام 2026 م، والتي شملت على السيناريو الأساسي - وهو المعتمد في الميزانية - بالإضافة إلى سيناريوهات تأخذ بالاعتبار تحقيق إيرادات بمستويين أعلى وأقل من السيناريو الأساسي.



القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

أولاً: الاقتصاد العالمي

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2024 – 2025 م)
(%)

معدل النمو	2024 م	2025 م*
الاقتصاد العالمي	3.3	3.2
الدول المتقدمة	1.8	1.6
الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.3	4.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	2.0
الصين	5.0	4.8
اليابان	0.1	1.1
منطقة اليورو	0.9	1.2

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2025 م.
* متوقع

يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤ ملحوظ ومستمر في النمو نتيجة للتحديات التي واجهها خلال الأعوام الأخيرة بدءاً من جائحة كورونا مروراً بالصراعات الجيوسياسية في شرق أوروبا، والشرق الأوسط وما صاحبها من اختلالات في سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم وتصاعد حدة الحمائية التجارية، إذ تأثر النمو الاقتصادي العالمي بحالة عدم اليقين؛ في ظل تزايد المخاطر واتساع الانقسام الجيوسياسي في العالم، إلا أن معدلات التضخم يتوقع أن تتراجع في ظل تشديد السياسات النقدية وبقاء أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة مقترنة بارتفاع مستويات الدين العالمي، وزيادة كلفة التمويل على الحكومات.

تشير التوقعات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.3% في عام 2024 م إلى 3.2% في عام 2025 م ثم 3.1% في عام 2026 م. مع توقعات بتراجع نسبي في نمو اقتصادات الدول المتقدمة بشكل عام لينخفض نمو تلك الدول من 1.6% عام 2025 م، و 1.6% عام 2026 م مقارنة بنحو 1.8% في عام 2024 م، وفقاً للتقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" في شهر أكتوبر 2025.



ثانياً: الاقتصاد المحلي

- أظهر اقتصاد المملكة مرونة في مواجهة التحديات المختلفة منذ مطلع عام 2025 م وحتى نهاية الربع الثالث من هذا العام فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بحوالي 4.1% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025 م مقارنة بالفترة نفسها عام 2024 م ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الطلب المحلي متأثراً بارتفاع مستويات الدخل الناتجة عن زيادة التوظيف وانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين بالإضافة إلى التوسع في الاستثمارات وتنفيذ المشاريع الكبرى ، كما سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً ملحوظاً بنسبة 4.7% خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مدفوعاً بالأداء القوي للقطاع الخاص الذي لعب دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، شهدت الأنشطة الحكومية نمواً خلال الفترة ذاتها بلغ 1.9%، مما يؤكد التزام الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ودفع عجلة التنمية.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية للربع الأول من عام 2025 م نمواً على أساس سنوي بمعدل 4.9%، وواصل أداءه الإيجابي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 4.6%، ويعكس هذا النمو المستمر في الأنشطة غير النفطية فاعلية السياسات المرتكزة على تعزيز دور القطاع الخاص، وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على أداء الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 م؛ إذ سجل نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نمواً بمعدل 5.0%، وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً بمعدل 6.6%، كذلك سجل نشاط التشييد والبناء نمواً بلغ 3.8%.
- تشير التقديرات الأولية إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 4.4% عام 2025 م، ونحو 4.6% عام 2026 م، يعزى ذلك بشكل رئيس إلى نمو الأنشطة غير النفطية، التي يقودها القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.
- كان الإنفاق الاستهلاكي الخاص المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.9% خلال الربع الثاني من عام 2025 م، فيما شهدت مؤشرات مبيعات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية العام 2025 م حتى شهر أغسطس من العام نفسه، لتسجل نمواً بنسبة 6.1% في مبيعات نقاط البيع، و4.3% في حجم التجارة الإلكترونية، ويعكس ذلك الجهود الكبيرة في التطوير المستمر للبنية التحتية لأنظمة المدفوعات الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحسينات أسهمت في تعزيز التحول نحو وسائل الدفع الإلكترونية؛ حيث تجاوزت حصة المدفوعات الإلكترونية 79% من إجمالي عمليات الدفع في عام 2023 م متجاوزة بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025 م، مقارنة بنسبة 70% في عام 2023 م، مما يسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل النقدي.



القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1446 / 1447 هـ (2025م)

ميزانية العام المالي الحالي
1446 / 1447 هـ (2025م)

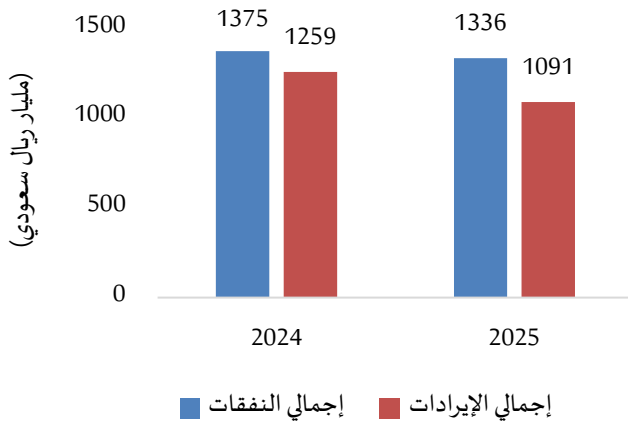
أولاً: الإيرادات العامة

تتواصل جهود حكومة المملكة الحثيثة نحو تنويع الاقتصاد من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث يعكس نموها المستمر والمستدام آثار الإصلاحات الهيكلية الجارية مظلة رؤية السعودية 2030، حيث ترمي المملكة إلى استكمال تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية التي تعزز من نمو الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,091 مليار ريال لعام 2025م بانخفاض نسبته 13.3% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تأثرت بانخفاض أسعار البترول خلال العام 2025م.

البيان (مليار ريال)	الميزانية	التوقعات
الإيرادات	1,184	1,091
المصروفات	1,285	1,336
الفائض / العجز	101-	245-

المصدر: وزارة المالية

ثانياً: النفقات العامة

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية 2024 و 2025م)

المصدر: وزارة المالية

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام المالي 2025م نحو 1,336 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.8% عن المنصرف الفعلي لعام 2024م، وارتفاع بنحو 4.0% عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة لاتباع سياسة مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية، ومواصلة الحكومة جهودها في دعم القطاعات الواعدة وتنويع القاعدة الاقتصادية عبر توجيه الإنفاق إلى الإستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى.



ثالثاً: الدين العام

- تسعى حكومة المملكة إلى سد احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، بهدف الحفاظ على استدامة الدين، وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية؛ لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.
- من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2025 م نحو 1,457 مليار ريال أي ما يعادل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تهدف الاستراتيجية إلى تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض، والاستمرار في البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالة ائتمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.
- من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في عام 2026 م حوالي 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير التقديرات إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج في عامي 2027 م و2028 م على التوالي بحيث تبلغ نحو 33.1%، 33.1% لكل منها على الترتيب.

الدين العام خلال الفترة (2024-2028 م)

المؤشر	فعلي 2024 م	ميزانية 2025 م	توقعات 2025 م	ميزانية 2026 م	تقديرات 2027 م	تقديرات 2028 م
الدين العام (مليار ريال)	1,216	1,300	1,457	1,622	1,742	1,867
نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.9	29.9	31.7	32.7	33.1	33.1

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء



القسم الرابع

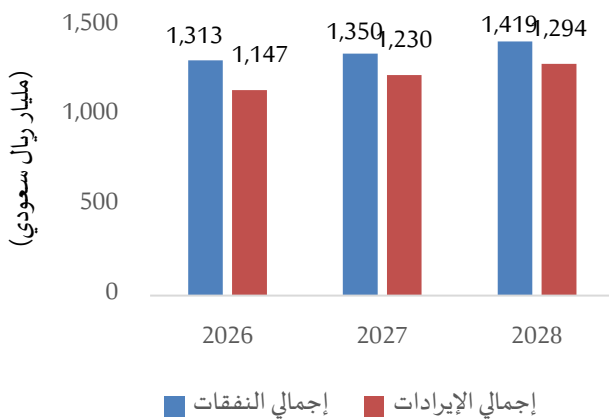
ميزانية السنة المالية القادمة 1448 / 1447 هـ (2026 م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1448 / 1447 هـ

الميزانية (مليار ريال)	البيان
1,147	الإيرادات
1,313	النفقات
165-	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية 2026 و 2027 و 2028 م)



المصدر: وزارة المالية

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام
المالي 1448 / 1447 هـ:

- قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (1,147) مليار ريال.
- حُدِدَت النفقات العامة بمبلغ (1,313) مليار ريال.
- قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (165) مليار ريال.
- تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2026 م سيبلغ حوالي 1,147 مليار ريال مرتفعة بنحو 5.1% عن المتوقع تحقيقه في عام 2025 م، ويرجع ذلك إلى التوجهات المتبناة من قبل الحكومة في بناء تقديرات الميزانية للإيرادات النفطية وغير النفطية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاديين المحلي والعالمي.
- من المتوقع أن تصل الإيرادات المحصلة من الضرائب في عام 2026 م إلى حوالي 412 مليار ريال مرتفعة بنسبة 4.9%، مقارنة بتقديرات عام 2025 م؛ نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة، ومواصلة التحسن في الأنشطة غير النفطية، والأثر الملموس للتطوير الدائم في الإدارة الضريبية، والتحسين الملحوظ في عمليات التحصيل الذي ساهم بدوره في رفع إجمالي الإيرادات الضريبية.
- من المقدر أن تبلغ جملة النفقات لعام 2026 م حوالي 1,313 مليار ريال.



ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية في
ميزانية العام المالي 1446/1447 هـ

القطاعات	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2025 م (مليار ريال)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2026 م (مليار ريال)	معدل التغير (%)
القطاع العسكري	239	240	0.3
قطاع التعليم	199	202	1.5
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	269	259	-3.5
البنود العامة	234	236	0.1
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	123	120	-2.1
قطاع الموارد الاقتصادية	90	92	1.7
قطاع الخدمات البلدية	91	72	-21.2
قطاع الادارة العامة	50	57	13.2
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	41	35	-14.9
الإجمالي	1,336	1,313	-1.8

المصدر : وزارة المالية



فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

- **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية 2026م نحو 240 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2026م، إطلاق مشروع الاستشارات الافتراضية في مختلف مناطق الشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني، يضاف إلى ما سبق استكمال مشروع تحديث استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية بهدف توظيف 50% من الإنفاق العسكري وغيرها من المشروعات الهامة.
- **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع حوالي 202 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2026م، التوسع في مدارس الموهوبين التخصصية بالوصول لعدد 16 مدرسة بنين وبنات في الإدارات التعليمية في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى التوسع في تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام إلى جانب إقامة النسخة الثالثة من ملتقى القطاع غير الربحي في التعليم، وغيرها من المشروعات.
- **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع نحو 120 مليار ريال لعام 2026م، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2026م التالي، تدشين نحو 20 خدمة إلكترونية على منصات أبشر التابعة لوزارة الداخلية الإلكترونية، يضاف إلى ذلك المحافظة على ترتيب المملكة في مؤشر الأمن السيبراني وغيرها من المشروعات الرائدة.
- **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع حوالي 269 مليار ريال في ميزانية 2026، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2026م، إنشاء عدد 6 مستشفيات بسعة 1100 سرير في مناطق مختلفة من المملكة، بجانب إطلاق البوابة الوطنية للتجارب السريرية، وتدريب حوالي 2 مليون متدرب على الإسعافات الأولية، العمل على رفع نسبة المواطنين العاملين ذوي المهارات العالية من إجمالي السعوديين العاملين إلى 38.9%، بالإضافة إلى استضافة أكثر من 13 فعالية رياضية عالمية خلال عام 2026. وغيرها من المشروعات ذات الأولوية.
- **البنود العامة:** بلغ ما خصص لقطاع البنود العامة (قطاع الإنفاق المركزي) حوالي 236 مليار ريال في ميزانية 2026، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2026م، النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، وتكلفة الدين، والبرامج والمرافق الحكومية، والإعانات، ومخصص الطوارئ، وكذلك نفقات الميزانية التشغيلية للكيانات الجديدة، وتقديم الإعانات للجهات الحكومية.



- **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع حوالي 92 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2026 م ما يلي: رفع حجم إنتاج السلع الزراعية الأساسية بإجمالي 13 مليون طن، تقديم الدعم والتطوير لنحو 50 علامة تجارية محلية بهدف تمكينها من العمل والتوسع من خلال نموذج الامتياز التجاري، خلق أكثر من 11 ألف وظيفة للكفاءات الوطنية في قطاع الصناعة والتعدين، إنشاء منصة رقمية وطنية تهدف إلى تعزيز بناء القدرات البشرية في قطاع الطاقة بالمملكة وغيرها من المشروعات الهامة.
- **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع نحو 72 مليار ريال، وقد تمثلت أهم المشاريع المخططة لعام 2026 م في: ضخ 80 ألف وحدة سكنية وأرض مطورة بالشراكة مع المطورين العقاريين المحليين والدوليين في مختلف مناطق المملكة بإجمالي استثمارات تقارب 70 مليار ريال، خدمة أكثر من 100 ألف مستفيد للدعم السكني، بحيث تُشكل القروض العقارية المدعومة للفئة من ذوي الدخل المنخفض نسبة 35% من إجمالي عقود المستفيدين وغيرها من المشروعات الضرورية.
- **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع نحو 57 مليار ريال، وقد شملت المشاريع المخططة لعام 2026 م التالي: أتمتة عمليات تنفيذ إخلاء العقارات، والتنفيذ المباشر، والاستغناء عن الإجراءات اليدوية، واستهداف وصول عدد معتمري الخارج في عام 2026 م إلى أكثر من 20 مليون معتمر، بالإضافة إلى تنفيذ 3 مبادرات دولية بعنوان "إننا له لحافظون" في عدد من الدول خلال عام 2026 م، إلى جانب إمكانية إصدار وتجديد الهويات الوطنية عبر البعثات مباشرة دون الحاجة لمراجعة مكاتب الأحوال وغيرها من المشروعات التنموية.
- **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** بلغ ما تم تخصيصه حوالي 35 مليار ريال للقطاع، وشملت المشاريع المخططة لعام 2026 م التالي: تفعيل عدد من صالات السفر وتأهيل بعض الصالات في مختلف مناطق المملكة، تعزيز شمولية الخدمات المقدمة عن طريق تطبيق توكلنا، وصول حجم سوق الاتصالات والتقنية في المملكة إلى 199 مليار ريال بنهاية عام 2026 م ، وغيرها من المشروعات التطويرية.



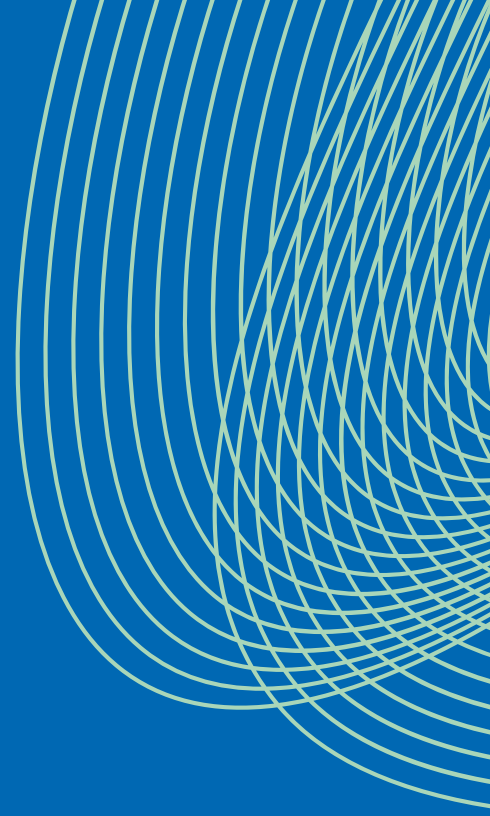
الخاتمة

- تمثل الميزانية العامة للدولة الركيزة الأساسية في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه وأهداف رؤية المملكة 2030، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.
- وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء، وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار.





غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER



ميزانية 2026

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget



قطاع تطوير الأعمال
مركز الاستثمار والدراسات